

مدى تنفيذ القانون الدولي الإنساني في اليمن

دراسة في الاعتبارات السياسية والقانونية 2015-2022

The extent of the implementation of international humanitarian law in Yemen, study of political and legal considerations (2015-2022)

سجى فواز نصري الحماسه

جامعة مؤتة (الأردن) sajafawaz2022@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/06/05

تاريخ الاستلام: 2022/05/16

ملخص:

تحددت مشكلة الدراسة بشكل رئيسي حول معرفة مدى تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني تجاه الازمة اليمنية، ومدى إلتزام المجتمع الدولي بها، كما هدفت الدراسة الى معرفة دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في تنفيذ القانون الدولي الإنساني، بالإضافة الى معرفة الاعتبارات السياسية والقانونية التي حالت دون تنفيذ القانون الدولي، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج القانوني والمنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الى عدة نتائج أبرزها انه يوجد إزدواجية في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني من قبل المجتمع الدولي تجاه اليمن بالإضافة الى تفوق الاعتبارات السياسية على القانونية بسبب بروز حالة الضعف في قواعد القانون الدولي نتيجة الانتهاكات المستمرة الى الان في اليمن.

كلمات مفتاحية: القانون الدولي الانساني، الازمة اليمنية

Abstract:

The problem of the study was mainly determined about the extent to which the rules of international humanitarian law are implemented towards the Yemeni crisis, and the extent of the international community's commitment to it. The study also aimed to know the role of the United Nations and international and regional organizations in implementing international humanitarian law, in addition to knowing the political and legal considerations that prevented the implementation international law, The study used the historical approach, the legal approach, and the descriptive analytical approach and reached several results, the most prominent of which is that there is duplication in the implementation of the rules of international humanitarian law by the international community towards Yemen, in addition to the superiority of political considerations over legal due to the emergence of a state of weakness in the rules of international law as a result of the continuous violations so far in To whom.

Keywords: international humanitarian law, the Yemeni crisis

1- مقدمة

شهدت المنطقة العربية العديد من الصراعات الداخلية نتيجة الثورات الشبابية منذ عام 2011، التي هدفت الى التغيير السياسي وإنتزاع الحقوق وبصفة أساسية إسقاط أنظمة دولها التي سيطرت على الحكم لعقود طويلة دون أي تغيير يذكر لسياساتها.

كانت اليمن ثالث دولة عربية بعد تونس ومصر اكتسحتها موجة الثورات الشعبية المطالبة بالتغيير وعرفت "بالربيع العربي" وعلى الرغم من هذا الرابط المشترك إلا ان اليمن اتخذت طريقاً مغايراً حيث تولت الدول عملية الحوكمة الوطنية وتولي الجيش الاشراف على سير العملية الإصلاحية والانتقالية إلا ان الوضع في اليمن مختلف حيث دخل المجتمع الدولي على خط مسار الأوضاع في اليمن وبأختلاف ادوارهم ومصالحهم فما كان لهذا التدخل سوى زيادة حدة الأمور وخروجها عن الاطار العام مما تسبب بالدمار الشامل في الداخل اليمني فكل طرف له إعتباراته في تدخله في اليمن خاصة من عام 2015، منذ بدء العمليات العسكرية لدول التحالف المعروفة "بعاصفة الحزم" بقيادة السعودية ورعاية امنية بقرارات مجلس الامن لإعطاء غطاء شرعي لهذا التدخل بعد ان تعقدت الأمور في الوضع اليمني منذ تنازل الرئيس السابق الراحل علي عبدالله صالح بالحكم لنائبه عبدربه منصور هادي إلا ان الاخر لم يصمد كثيراً أمام قوة جماعة انصار الله "الحوثي" المدعومة من إيران فبعد ان سيطرو على العاصمة صنعاء وأجبر على توقيع اتفاقية من 9 بنود وتوقيع على استقالته غادر الى محافظة عدن وجعل منها عاصمة مؤقتة الى ان طلب المساعدة من السعودية فكانت الاستجابة عن طريق عملية عسكرية "عاصفة الحزم" بتأييد من مجلس التعاون الخليجي والعديد من دول التحالف مثل (الامارات، الأردن، الكويت، قطر، المغرب، باكستان، البحرين، مصر)، وهدفها إعادة الأوضاع السياسية لمسارها الصحيح وإعادة الاعمار في اليمن عن طريق تسليم الحوثيين أسلحتهم والانسحاب من المدن اليمنية¹، ومع إزدیاد وتيرة الضربات العسكرية بين الأطراف المتنازعة وقع الشعب اليمني في أزمة لا يمكن الخروج منها بسهولة فسائت أوضاعهم على كافة الأصعدة، فكانت الأطراف تتغافل عن الجانب الإنساني للشعب اليمني منتهكة حقوقهم وبشكل جسيم وأعتبر خرقاً للقانون الدولي الإنساني في اليمن، فما كان من مجلس الامن إلا أصدر بياناً رسمياً دعا فيه جميع الأطراف الى الامتثال لقواعد القانون الدولي ولتمييزهم بين المدنيين وغيرهم من المقاتلين وإتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي الحاق الضرر بالمدنيين والممتلكات ووقف تجنيد الأطفال وغيرها من الممارسات التي اعتبرت انتهاكاً لحقوق الانسان²

¹ مصطفى عبدالعزيز مرسى، عاصفة الحزم وضرورتها أهدافها وآفاق تداعياتها، شؤون عربية، جامعة الدول العربية/الامانة العامة، المجلد 162، (2015، ص20)

² رضية المتوكل، إحاطة حول اليمن لمجلس الامن، بيانات غير منشورة، منظمة مواطنة لحقوق

الانسان، اليمن، 2017، <https://mwatana.org/almutawakel-briefs-un-security>

ومع إقتراب أكتمال العام السابع للحرب في اليمن يبدو ان المشهد اليمني أكثر تعقيداً وتشابكاً والذي جعل من الصعوبة التوصل الى حل سياسي سلمي مرضي وجدي لكلا الطرفين حتى بالرغم من الانتهاء من مشاورات الرياض ومحاولة العمل على تنفيذ بنود إتفاق الرياض المعلق ووقف الصراع بين القوات الشرعية وجماعة الحوثى، إلا ان كل من الأطراف يبدو انها أوقفت العمليات الحربية مؤقتاً بما يخدم مصالحهم في الوقت الراهن تحسباً لأي طارئ، وقد نرى هذا في سيناريوهات مستقبلية للوضع اليمني.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تدور مشكلة الدراسة حول معرفة مدى فعالية تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وخاصة في الحالة اليمنية فما نشاهده من انتهاك صارخ وجسيم لحقوق الانسان يدل على ضعف التزام الدول في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني لأعتبارات سياسية وقانونية تفوق أي عواقب وحواجز امام المصالح السياسية، وبناءاً عليه تنطلق الدراسة من السؤال الرئيسي التالي: الى أي مدى تم تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في اليمن ؟ ومن خلاله نتفرع الى عدة أسئلة منها :

1) هل كان للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية أي دور في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني في الازمة اليمنية ؟

2) ما هي الاعتبارات السياسية والقانونية التي تحول دون تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني؟

3) هل كان للأعتبارات السياسية دور في إضعاف القانون الدولي الإنساني تجاه الازمة اليمنية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى مايلي :

1) معرفة دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في الازمة اليمنية

الوقوف على الاعتبارات السياسية والقانونية في الازمة اليمنية (2)

3) تحديد ما اذا كان لتلك الاعتبارات السياسية أي دور يضعف الالتزام بتنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني

خاصة تجاه الازمة اليمنية .

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية هذه الدراسة من خلال المعيارين التاليين :

الأهمية العلمية: بما ان الازمة اليمنية ما زالت مستمرة الى الان وقد كتب عنها الكثير من الرصد والتتبع للوضع السياسي في اليمن من جميع الجوانب حتى القانونية منها وما ستؤول اليه هذه الحرب مستقبلاً، فقد جاءت هذه الدراسة بمثابة إضافة جديدة لجميع الدراسات التي بحثت وستبحث في هذا المدار.

الأهمية العملية: تساهم هذه الدراسة في إبراز مدى التزام الدول في تنفيذها لقواعد القانون الدولي الإنساني ضمن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي طرفاً فيه وخاصة في حالات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ، كما تساهم هذه الدراسة في توفير المعلومات الهامة بما يخص الازمة اليمنية .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: منذ بدء العملية العسكرية عاصفة الحزم 2015، الى الوقت الحالي للدراسة 2022

الحدود المكانية: الجمهورية العربية اليمنية

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على توظيف مجموعة من الأطر المنهجية، وهي كالاتي :

المنهج الوصفي التحليلي

يعتبر المنهج الوصفي التحليلي مجالاً واسع النطاق، إذ يشتمل على عدد من المناهج والأساليب في البحث العلمي، فالمنهج الوصفي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة التي تجمع ما بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها، ويعتبر بعض الباحثين ان المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء منهجين التاريخي والتجريبي، ولأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون شيء مشترك في كافة أنواع البحوث العلمية، فيعتمد هذا المنهج على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن)، وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات ويتعدى عمله على جمع البيانات الوصفية حول الظاهرة الى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها¹ ويعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه ذلك المنهج الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بتفاصيلها وبوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كيفياً او كمياً² ، وتقوم هذه الدراسة على توظيف هذا المنهج وذلك عن طريق تحليل وتفسير الاحداث والوقائع الخاصة بالأزمة اليمنية ومساراتها التي ستؤول اليها

¹ إبراهيم عميرة، حتى نفهم البحث التربوي، الطبعة الأولى، دار المعارف للنشر والتوزيع، 1981، القاهرة، ص 96

² حمد سليمان المشوخي، تقنيات ومناهج البحث العلمي، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 2002، القاهرة، ص 55

(2) المنهج التاريخي

ويسمى المنهج التاريخي بالمنهج الاسترداد لأنك تقوم من خلاله باسترداد الماضي وفقاً لما بقي منه من آثار مهما اختلفت نوع تلك الآثار، ويقوم على التحقق من المجريات وتحليل المشكلات التي صاغت الحاضر¹

يُعنى المنهج التاريخي بدراسة تلك العلاقة بين الأيديولوجية والحدث الراهن التي من شأنها الوصول الى الحقيقة الكاملة عبر تحليل الظواهر والاحداث واي مواقف توضح طبيعة نشأتها والعوامل المؤدية الى ظهورها، مما يساعدنا على فهم الظاهرة التاريخية بالمعنى الحاضر، ومن ثم نتمكن من التنبؤ لما سيحدث للظاهرة المراد معالجتها وتحليلها²

كذلك يهتم المنهج التاريخي من التأكد من أي حادثة او واقعة في التاريخ الدبلوماسي عبر إثباتات نصية لتلك الحوادث، إلا انها لن تأتي بنظريات جديدة في السياسة الدولية³

(3) المنهج القانوني

يقوم المنهج القانوني على إبراز العلاقة الوثيقة بين الظروف التاريخية، وأسلوب تطور دراسة العلاقات الدوليّة، حيث إن هذا المنهج لا يحلل العلاقة السياسية الدوليّة في إطار تلك الديناميكيات السياسية والقومية التي تتحكم في طبيعة مجرى هذه العلاقات بين الدول وإبراز مضمونها عند كل مرحلة من مراحل تطورها، بل يقوم على التحليل من الجانب القانوني الذي يحيط بتلك العلاقات الدوليّة ببعضها؛ أي أنه ينظر بشكل دقيق إلى الموضوع ويدرسه باهتمام من الزاوية القانونية أكثر من أي شيء آخر⁴

والموضوعات التي تجذب اهتمام المنهج القانوني لدراساتها وتحليلها هي المعاهدات والمواثيق الدوليّة والاتفاقيات إلى تحليل عنصر الدوليّة في جميع تصرفات الدول، والتمييز بين ما يعد سلوكاً مشروعاً، أو غير مشروع من جهة النظر القانونية، ويهتم كذلك بدراسة التكييف القانوني لموضوع الاعتراف بالدول أو بالأنظمة السائدة فيها، ويولي، كذلك جلّ اهتمامه في التكييف القانوني لموضوع الحرب وسبل تسوية المنازعات الدوليّة بشتى الطرق القانونية أو الدبلوماسية المتعارف عليها⁵

¹ محمد احمد درويش، مناهج البحث في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، مؤسسة الامة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2018، ص 71

² محمد جمال الدين العلوي، منهج البحث العلمي في السياسة، الطبعة الثانية، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2012، ص 11

³ ميلاد مفتاح الحراشي، السياسات الدولية المعاصرة بين الوصف والتغيير، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2016، ص 80، متاح على الرابط

<https://search.manduma.com>

⁴ إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الطبعة الأولى، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991، ص 15

⁵ علي عودة العقابي، العلاقات الدولية دراسة في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، لطبعة الأولى، دارا لرواد للنشر، بغداد، 2010، ص 15

لقد كان المنهج القانوني أكثر وضوحاً في مطلع العشرينات لأن حل المنازعات الدولية كان يستلزم البحث عن الإجراءات القانونية من أجل التوصل لحلها في سبيل تحقيق السلم والامن، ولا يمكن الوصول الى ذلك إلا عن طريق مؤسسات تعتمد قوانين دولية في حالة الحرب او الحياد والتحكم والتسوية، ونزع السلاح للأطراف¹

مفاهيم الدراسة

القانون الدولي الإنساني: تعرّف اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر القانون الدوليّ الإنسانيّ الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة بأنه: (مجموعة القواعد الدوليّة الاتفاقية أو العرفية التي يقصد بها خصيصاً تسوية المشكلات الإنسانيّة الناجمة مباشرة من النزاعات المسلحة الدوليّة كانت أم غير الدوليّة لأسباب إنسانية ، وتهدف إلى منع كل أطراف النزاع من استخدام ما يحلو له من وسائل القتال وطرقه، خاصة ذات الأثر الفتاك، وأسلحة الدمار الشامل، وأسلحة الإبادة الجماعية، والأسلحة المسببة للأمراض أو العاهات البشرية بدون داع عسكري، وتحمي الأشخاص والأعيان الذين يلحق بهم الضرر أو يتعرضون له جزاء هذا النزاع، والذين لا علاقة لهم بالنزاع القائم سواء في النزاعات الداخلية أو النزاعات الدوليّة²، إضافة إلى ذلك فإن القانون الدوليّ الإنسانيّ هو مجموعة القواعد القانونية التي تحتم بحماية الإنسان والمحافظة على حقوقه في وقت النزاعات؛ أي أنه مجموعة من القواعد العرفية والمكتوبة التي تستهدف تنظيم الحرب أو النزاعات المسلحة وذلك بوضع قيود على قوانينها وقواعدها للحدّ من آثاره المترتبة على السكان المدنيين نتيجة استخدام القوة المفرطة، ويقوم القانون الدوليّ الإنسانيّ باتّباع قاعدتين أساسيتين، هما³: قاعدة الضرورة في استخدام وسائل إبراز القوة من العنف والخداع بحجم تحقيق الهدف من الحرب وهو أضعاف قوة العدو .

قاعدة إنسانية، وهي توفير الحماية لغير المتحاربين من أهوال الحرب

اما التعريف الاجرائي للقانون الدولي الإنساني: بأنه مجموعة القواعد والاحكام القانونية الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والعرف الدولي في محاولة منها إيجاد الحلول المناسبة والنهائية الناتجة عن النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

الازمة اليمنية:

الأزمة في معجم الوسيط (لغة): هي الشدة والقحط والحنة، أزم الشيء أمسك عنه، والأزم يعني الحمية، والمأزم المضيق وكل طريق بين جبلين مأزم، وموضع الحرب أيضاً مأزم.

¹ العقابي، مرجع سابق 2010، ص 15

² باسم خلف العساف، حماية الصحفيين اثناء النزاعات المسلحة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 27

³ مسعد ناجي راشد الحكم، احكام النزاعات المسلحة في القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان،

2016، ص 79

الأزمة (اصطلاحاً): هي حالة توتر، وقد تكون نقطة تحول يتطلب اتخاذ قرار ينتج عنه مواقف ربما تكون إيجابية أو سلبية ولها تأثير على كيانات مرتبطة بالحالة نفسها¹. والأزمة في علم السياسة: الأزمة السياسية هي موقف، أو ظرف، أو حالة يواجهها متخذ القرار السياسي في الدولة ويقوم بحلها، كما أنها لحظة حرجة تتعلق ظهورها في مستقبل الدولة والحكومة، وأنه يجب اتخاذ حالة الطوارئ للاستعداد لها²

اما الازمة اليمنية :وهي الازمة التي حصلت في اليمن في سبتمبر 2014، بقيام جماعة أنصار الله "الحوثيين" بشن هجوم على العاصمة اليمنية صنعاء في انقلاب مسلح على الحكومة الشرعية، وسيطر الحوثيين من خلالها على مؤسسات الدولة اليمنية مقرات الوزارة وعدد من وحدات، واستمرت عملياتها الى الان³

2. مدى تنفيذ القانون الدولي الإنساني في اليمن

تلعب المنظمات الدولية والإقليمية دور هام وحيوي في حفظها للسلم والامن الدوليين عن طريق تدخلها لتسوية الصراعات بين الدول، وتعد الأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية التي ترتبط بصلة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي والتي لعبت هاتين المنطقتين دوراً حاسماً ومؤثراً في أزمات المنطقة العربية (السورية، الليبية، وحالياً اليمنية) إلا ان فاعليتها اقتصرت في الازمة اليمنية على تقديم المساعدات نتيجة العديد من الاعتبارات السياسية التي تحول دون أدائها بشكل فعال، ومنذ ان بدأت شرارة النزاع في اليمن كان مجلس الامن حاضراً بقوة من خلال إصداره للقرارات والبيانات في بؤرة الاحداث المتسارعة في اليمن إلا تلك القرارات لم تجدي أي نفع فكانت الأمور تتدهور بشكل معقد ومتشابك للأسوأ⁴

لم تغفل الأمم المتحدة عن الوضع في اليمن خاصة من الناحية الإنسانية التي تفاقمت جراء النزاع الإقليمي والداخلي على حد سواء، فسارعت الى تقديم المساعدات الإنسانية وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، ويمكن اذا اردنا تصنيف تلك المساعدات من قبل الأمم المتحدة الى صنفين، مساعدات إنسانية، ومساعدات للسعي في إيجاد مسار للتسوية السلمية بين الأطراف لإنهاء الحرب في اليمن .

لا يزال اليمنيون يواجهون أكبر أزمة إنسانية منذ بدء الصراع من عام 2015، من إنعدام للأمن الغذائي ولا ننسى ان اليمن حالياً تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد لجميع المواد الغذائية والسلع الأساسية، حيث تأثرت منطقة في اليمن من إشتداد النزاع وزيادة الضربات الحربية من كلا الأطراف مما أدى الى نزوح أربعة ملايين شخص داخلياً بسبب النزاع بالإضافة الى إنتشار جائحة كورونا زادت من العبء على كاهل اليمنيين وفاقمت من الازمة الإنسانية فيها لعدم توفر البنى التحتية

¹ صلاح عبد الحميد، الاعلام وإدارة الازمات، الطبعة الأولى، مؤسسة طبية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص 13

² هيا عدنان عاشور، الديناميكا السياسية وإدارة الازمات الدولية، الإدارة الامريكية لأزمة الملف النووي انموذجاً 2012-2000، الطبعة الأولى، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، ص 56

³ مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، تقرير استعراض دوري شامل للجمهورية اليمنية، 2018، ص 1

⁴ عبد الصمد الجابري، الازمة اليمنية وموقف مجلس الامن بعد الحوار الوطني، تم النشر 2016-3-27، تم الزيارة 2022-5-1، متاح على الرابط

اللازمة، وما بين أزمة الغذاء تأتي أزمة المنظومة الصحية وتفشي واسع للأمراض مثل الكوليرا وغيرها من الأمراض السارية إلى الكورونا التي سببت ضغطت هائل على القطاع الصحي، مما دعى الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة رفع سقف المساعدات الإنسانية للعام 2021 والتي بلغت 90 مليون يورو ، والعمل على توسيع نطاق المشروعات لتشمل دعم المتضررين من النزاع بالأخص الأطفال والنساء والمرضى¹

ومن المنظمات الدولية العاملة في اليمن اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي أعربت عن قلقها تجاه الأزمة اليمنية كما أنها تقوم بتقديم المساعدات والخدمات للمصابين بالإضافة إلى رفدها بالخدمات للقطاعات الصحية باليمن لاستقبال أعداد كبيرة من المصابين، والقيام بأنشطة في مجال المياه والصرف الصحي والعمل على تحسين الظروف المعيشية للمحتجزين عبر تطوير وتحسين أنظمة التهوية والحصول على مياه نظيفة وغيرها داخل الاحتجاز وتأمين المنح النقدية للنازحين وتأمينهم كذلك بالغذاء والدواء² (انظر إلى تقرير الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2021)

ولا ننسى دور لجنة التحقيق وبعثات التقصي لعملها على رصد وتتبع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتركيزها على مسألة تعزيز المسائلة القضائية لأطراف النزاع الذين تسببوا بهذه الانتهاكات وإحالتهم للعقاب³، كما توالى تقارير المنظمات الدولية الخاصة بالشأن اليمني في إبراز مدى الانتهاكات الحاصلة في اليمن منذ بدء النزاع، حيث أصدرت منظمة هيومن رايتس بآخر تقاريرها في 2022م عن الحالة الخاصة بحقوق الإنسان ومدى الانتهاكات التي يتعرض لها الأفراد في اليمن حيث قالت أن فريق الخبراء الدوليين وثق المزيد من ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان التي ترقى إلى جرائم حرب، ومن ممارسة الأطراف المتنازعة للهجمات الغير مشروعة، وإستغلال الأطفال والانتهاكات بحق المهاجرين وزرع الألغام الأرضية وغيرها وهذا لا يجوز الاستمرار به في اليمن من قبل أطراف النزاع الرئيسية⁴، انظر للجدول رقم (1). لتوضيح عدد الضحايا في الأزمة اليمنية من قبل الأطراف المتنازعة

أما بالنسبة لمساعي الأمم المتحدة لإيجاد حل لأتهاء الصراع من خلال التسوية السياسية في اليمن فتمثلت بعدة إتفاقيات بين أطراف النزاع في اليمن، حيث قام المبعوث الأممي غريفيث بعدة جولات في المنطقة وقابل فيها أطراف رئيسية مباشرة وغير مباشرة ومما ساعد في إتمام هذه الجولات هو مقتل الصحفي جمال خاشقجي وما حملته معها من ضغط شديد على السعودية من الناحية الإعلامية وعليه كان لابد الالتفات للوضع المأساوي في اليمن والعمل على إيقاف هذه الحرب الدائرة هناك ومحاولة الدخول إلى مفاوضات جديدة ومشاورات لعلها تكون في صالح اليمن⁵ وعلى الرغم من إنعقاد العديد من المؤتمرات التي كانت في مسار التسوية السياسية في اليمن رغم إطالة مدة بعضها بأعداد فرص التلاقي بين الأطراف لإيجاد

¹ الاتحاد الأوروبي واليمن، موقع الاتحاد الأوروبي الرسمي، تاريخ النشر 13-11-2020 ، تاريخ الزيارة 2-5-2022 ، متاح على الرابط التالي

<https://www.eeas.europa.eu/eesa>

² منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2019، متاح على الرابط <https://icrc.org/ar/document/history-icrc>

³ منظمة أوتشا لحقوق الإنسان، 2016، متاح على الرابط <https://reports.unocha.org/ar/country/yemen>

⁴ منظمة هيومن رايتس، متاح على الرابط <https://www.hrw.org/ar/world-report/2022/country-chapters/380774>

⁵ عاتق جارالله، بوصلة الصراع في اليمن دراسة لأهم التحولات الاستراتيجية ، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص 89

حل لهذه الازمة، في حين يمكن ابراز اهم التحديات التي واجهت مسار التسوية في اليمن من ناحيتين هما الناحية الأولى تتعلق بفرضية انه من الممكن لأحد الأطراف إنهاء لصالحه والخروج بتصاريح لدخولها صنعاء وإنتشالها من بين ايدي الحوثيين، إلا ان الحوثيين تعاملوا مع ملف الحرب بشكل مختلف وانهم على إستعداد لإنهاء الحرب بشرط ان تبقى المناطق المسيطر عليها من قبلهم والعاصمة تحت امرتهم، اما الناحية الثانية هي ان الولايات المتحدة الامريكية بقيادة دونالد ترامب (2016_2021) لم يكن يريد إيجاد تسوية لتوقف الحرب في اليمن بسبب ان السعودية ما زالت تراهن على تحقيق أهداف عاصفة الحزم عن طريق القوات الشرعية في اليمن مما جعل هذه الحرب تحلق في زوايا مغلقة بات من الصعب جداً فتحها¹ وفي 7 ابريل 2021 وبرعاية مجلس التعاون الخليجي انتهى الحوار الوطني اليمني في الرياض بمخرجات سياسية تدور حول ثلاث ملفات رئيسية وهي أولوية الحل السياسي للأزمة اليمنية والتخلي عن الحلول العسكرية وضرورة التأكيد على أهمية التفاوض مع الحوثيين برعاية الأمم المتحدة والإسراع في تنفيذ ما ورد في إتفاق الرياض المعلق الذي كان بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي²، ودعمت الأمم المتحدة عمليات السلام التي تقودها وبناءً على دعوة امين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس والذي لقي حفاوة في دعمه للشرعية في اليمن بقيادة السعودية في سبيل وقف العمليات العسكرية كما ودعا مجلس الامن الحوثيين الى ضرورة التزامهم بما جاء في قرارات المجلس (2216)، ودعمهم لمبادرات مجلس التعاون وأكدوا على ان الازمة الإنسانية زادة من حدة الوضع في اليمن من إعاقاة لوصول الخدمات الإنسانية لليمنيين³

وهنا نرى بأن هناك إزدواجية في مواقف وردود مجلس الامن تجاه اليمن فعند النظر للقرار (2216)، نجد ان مجلس الامن يطالب الحوثيين بوقف إطلاق النار ولم يطلب من السعودية ذلك لأن مقدمي القرار لمجلس الامن حاولو الحصول على تأييد شرعي للقرار الذي يتبناه تحت بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلا انهم لم يتمكنوا من الحصول على غطاء شرعي وقانوني لعدوان فقد شرعيته منذ البداية⁴ انظر للجدول رقم (2) القرارات الصادرة عن مجلس الامن الخاصة باليمن

2. الاعتبارات السياسية والقانونية للتدخل الدولي في الازمة اليمنية ، ودورها في اضعاف القانون الدولي

1.2 الاعتبارات السياسية والقانونية للتدخل الدولي في الازمة اليمنية :

¹ ياسمين عبدالله التهامي، ورقة سياسية حول آفاق وتحديات التسوية السياسية في اليمن 2021-2015، مركز المعرفة والدراسات والأبحاث

الاستراتيجية، متاح على الرابط التالي <https://www.alkhaleej365.com>

² احمد عليبة، عتبة تحول: الازمة اليمنية ما بعد مشاورات الرياض، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ النشر 2022-4-9، متاح

على الرابط التالي <https://acpss.ahram.org.eg/news>

³ محمد صخري، تفاصيل الازمة اليمنية ومساراتها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية ، 2019، متاح على الرابط التالي <https://politics->

[ds.com](https://politics-ds.com)

⁴ احمد محمد عبدالله ناصر الحسني، قرارات مجلس الامن ودورها في حل الازمة اليمنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثاني، المركز الديمقراطي

العربي، 2017

الازمة اليمنية بكل ما تملكه من الفرص والتحديات للأطراف الضالعة فيها بكل قوة، والتي هي بمثابة تهديد للأمن الإقليمي والدولي لتعدد ملامحها ومظاهرها بالإضافة الى ما افرزته من تداعيات سلبية على الوضع الإنساني في ظل التنافس الشرس بين جميع اطراف النزاع من دولية وإقليمية وكل منها تبذل جهدها من اجل بسط نفوذها في اليمن من خلال تعزيزها للانقسامات الداخلية¹

اليمن يتمتع بموقع إستراتيجي مهم، حيث انه يطل على الخطوط الملاحية في غاية الأهمية للتجارة الدولية واي تهديد سيؤدي الى انهيار هذه الخطوط وما يجاور اليمن هي دول مجلس التعاون الخليجي التي تمتلك نصف احتياطات العالم من النفط وبالتالي أي انهيار لليمن سيؤدي الى إختراقات أمنية في تلك الدول² وكان الاعتبار الجيوسياسي هو المسيطر في المشهد اليمني خلال فترة التدخل الدولي في اليمن من قبل السعودية ودول التحالف حيث ان هدف السعودية هو تأمين حدودها الجنوبية من أي تدخلات للحوثيين المدعومين من العدو التاريخي لهم وهي إيران³، ولا ننسى ان السعودية واليمن تربطهم ببعض علاقات الجوار والصداقة والتقارب في المعتقدات بالرغم من اختلاف موازين القوى ارادت السعودية في بداية الثمانينات التموضع في اليمن باعتبارها الحديقة الخلفية للسعودية على الرغم من التعدد الطائفي في اليمن وتعدد ولائهم حتى للقوى خارج اليمن مثل جماعة انصار الله "الحوثيين" المدعومين من ايران⁴، اما بالنسبة للطرف الاخر في الصراع وهي إيران لوجود علاقة قوية مع اليمن بسبب المذهب الشيعي حيث عملت على تقويض الحوثيين للسيطرة بالقوة على السلطة وكان واضحاً من خلال دعمه لأطراف النزاع الداخلي الذي يعد تحدياً لمسار الازمة اليمنية ومحاولة لإيجاد اتجاهاتها وتفاعلاتها⁵

ولإيران إعتبارات أخرى ليست فقط بالشأن اليمني بل بالمنطقة العربية كاملة في محاولة منها لإعادة ايجاد الامبراطورية الفارسية عبر هدفها الجيوسياسي لتوسعة نفوذها وتصدير افكارها الثورية والاضرار بدول الجوار. ويمكن إجمال الاعتبارات السياسية المتعلقة بالازمة الحالية في اليمن الى ما يلي⁶: (al-Qadhi_p24_)

أ.قرار التدخل من قبل السعودية وبمشاركه دول عربيه تم إخذة دون تخطيط إستراتيجي واضح للتعامل مع الازمة اليمنية منذ بدئها في 2011

¹ احمد محمد محمود عيسى، تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا، العراق، ليبيا، اليمن) نموذجاً، مؤلف جماعي، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2020، ص 141

² مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على ازمة اليمن، مجلة الدراسات الشرق الأوسط، 2020، ص 4

³ شيماء بهاء الدين، تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتقييد الحضاري: التحالف السعودي الاماراتي من الاتفاق الى الاختلاف، العدد 16، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2020، ص 117

⁴ خالد الحمادي، العلاقات اليمنية السعودية من التبعية الى التمرد والرياض تحسر صنعاء لصالح الحوثيين، موقع القدس، 2015، متاح على الرابط

التالي <https://www.alquds.co.uk/?p=288424>

⁵ عيسى، مرجع متكرر، 2020

⁶ Mohamed Hassan al-qadhi (no.date),the Iranian role in yemen and its implication on the regional security,(Arabian gulf center for Iranian standies riyadg, on the link <https://rasanah-iiis.org/english/center-for-research-and-studies>

ب. قرار الحرب لم يضع في اعتباره نطاق زمني لسير العمليات العسكرية والسبب في ذلك استهانه السعودية وحلفائها بالقدرات التي يملكها الخصم "الحوثيين".

ج. المعلوم في الحروب ان استخدام الطيران وشن غارات جوية يحقق هدفين وهما، الأول من اجل تسويه دفاعات الخصم والقضاء على قدرته الهجومية، والثاني يمثل في حماية تقدم القوات الى مواقع الخصم ومحاولة فتح الطرق والتحصينات المادية لهم، وهذا ما قامت به السعودية استعارات استراتيجية الحرب الأمريكية في استخدام القارات الجوية على مواقع الحوثيين وإعاقة تقدمهم تماماً كما فعلت أمريكا مع داعش .

د. ان عمليه عاصفه الحزم وما بعدها من عمليه إعادة الامل لم تحقق الهدف المنشود من هذا التدخل في اليمن وإخراج الحوثيين من العاصمة وارجاع الحكومة الشرعية للرئيس عبد ربه منصور هادي بالإضافة ان عمليه عاصفه الحزم قد أدت الى زيادة المعاناة للشعب اليمني الخاضع تحت سيطرة الحوثيين .

2.3 دور الاعتبارات السياسية في إضعاف دور القانون الدولي تجاه الازمة اليمنية

اليمن الان تعد أبرز مثال للدول التي يرتكب فيها جرائم دولية تجاوزت كل الاتفاقيات والمواثيق التي تعد طرفاً اساسياً وعدم أبداء أي إلتزام من الأطراف المتنازعة لتلك الاتفاقيات مما يوضح مدى الضعف في تطبيق قواعد واحكام القانون الدولي الإنساني.

وما زالت الحكومة اليمنية تواجه العديد من التحديات في مسار إيقاف الانتهاكات الجسمية لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني من بعد احداث 2011، وظهر ذلك من خلال عدم تطبيق الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن والتي من شأنها حماية المدنيين وغير المشاركين في النزاع ومن خلاله ظهرت ازدواجية في التطبيق لتلك الاتفاقيات، ومن صور تلك الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني ما يلي¹

(1) بموجب إتفاقيات جنيف 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977م وحسب ما جاء في المادة 80 هو " اعتماد الدول الأطراف في الاتفاقية قوانين وطنية لضمان تطبيق المعاهدات والتدابير الخاصة والتدريب والنشر للقانون الدولي الإنساني" ومع توصيات الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بأنشاء هيئة مستقلة، للتحقيق في الانتهاكات اثناء الاحتجاجات إلا ان المشروع ما زال معطلاً وبدأت الحكومة بمحاكمة متهمين منهم موالون للحكومة وعليه فشلت محاولات المحكمة لتورط رجالات دولة من الحكومة في تلك الانتهاكات.

(2) وقع اليمن على إتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد عام 1997، وحدث في اليمن خرق للاتفاقية حيث تسببت زيادة أماكن الصراع في اليمن الى خسائر بشرية بسبب الألغام ومتفجرات يدوية الصنع واعترفت الحكومة بهذا الانتهاك عام 2011

¹ محمد قحاز، تطور القانون الدولي الإنساني دراسة مقارنة بين الازمتين اليمنية والليبية ، 2015

(3) بموجب البروتوكول الاختياري لحقوق الطفل بشأن اشتراكهم "الأطفال" في المنازعات لعام 2000 ، ويمنع استغلال هؤلاء الأطفال في النزاع وهم دون سن 18 عام، وعليه أطراف النزاع لم تطبق أيضاً هذه القاعدة حيث نرى في اليمن استخدام الأطفال كجنود في النزاع ودروع بشرية لعملياتهم العسكرية.

(4) وبموجب إتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بجزء الحماية للصحفيين، والمادة 79 من البروتوكول الإضافي الأول حيث نرى وقائع طالت العاملين في القطاع الإعلامي وبمختلف الاعتداءات عليهم إذاً نستطيع القول ان القانون الدولي الإنساني وباتفاقياته انتهكت في اليمن من قبل أطراف النزاع كافة (القوات الحكومية الموالية، وقوات التحالف والموالية لها، وجماعة أنصار الله والموالية لها، بالإضافة الى التنظيمات من الميليشيات الأخرى)، وعليه لا يوجد تطبيق للقانون الدولي الإنساني في اليمن للازدواجية في القوانين المطبقة على جميع الحالات المنتهكة

4. خاتمة والنتائج والتوصيات:

يشهد الواقع اليمني ظهور فشل الدولة والمجتمع الدولي في إحتوائهم للازمة، حيث برزت الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان وعلى جميع الأصعدة وعدم التزام الدول في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني ومحاولة تفاديهم تطور الوضع الى وضع اكثر مأساوي وضرورة انتشار اليمن من هذه الازمة.

وبناءً على ذلك خلصت الدراسة الى عدة نتائج وهي على النحو التالي:

- (1) ان العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية تخضع بشكل مباشر لسلطة مجلس الامن.
- (2) يتضح لنا من خلال الازمة اليمنية محدودية فاعلية الأمم المتحدة في حلها للآزمات الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.
- (3) تبرز أدوار المنظمات الدولية في المساعدات الإنسانية أكثر منها في إيجاد حلول سلمية لأتقاء تلك الصراعات.
- (4) برزت حالة الضعف في القانون الدولي الإنساني نتيجة الانتهاكات التي ما زالت مستمرة في اليمن.

التوصيات

- (1) ضرورة مراعاة الجوانب الإنسانية والتقيد بأحكام القانون الدولي الإنساني في الازمة اليمنية
- (2) ضرورة تمسك الأطراف المتصارعة في اليمن المبادئ الدستورية وسيادة الفكر القانونية عند إتخاذ أي اجراء يصب بالمصلحة اليمنية
- (3) لا سبيل لحل الازمة اليمنية إلا سياسياً من خلال اتباع الوسائل الدبلوماسية الازمة للتفاوض مع جميع الأطراف المتنازعة ، وضرورة تشكيل حكومة وطنية مشتركة من اطراف النزاع الداخلي تقوم على أساس المشاركة مع الشعب.

قائمة الملاحق

الجدول رقم (1) يوضح اعداد الضحايا في الازمة اليمنية من قبل الأطراف المتنازعة

الرقم	السنة	عدد الضحايا	عدد المصابين	عدد القتلى
1	2015	8.397	4.521	3.876
2	2016	4.063	2.278	1.785
3	2017	2.629	1.208	1.421
4	2018	2.472	1.286	1.186
5	2019	785	421	364
6	2020	213	87	126
7	2021	187	117	70
8	2022	471	316	115
	المجموع	19.226	10.243	8.983

المصدر: <https://yemendatapoproject.org/about.html>

الجدول رقم (2) يوضح القرارات الصادرة عن مجلس الامن الخاصة باليمن

القرار	السنة	مضمون القرار
2014	2011	يدعو فيه الأطراف إلى إيجاد تطبيق حلّ سلمي بناء على المبادرة الصادرة من مجلس التعاون الخليجي.
2015	2012	في هذا القرار تم إعادة التأكيد على ضرورة الانتقال السياسي وإمكانية فرض العقوبات.
2140	2014	وهذا القرار يدعم تطبيق مخرجات الحوار الوطني، وإعادة التأكيد على ضرورة التطبيق الكامل والفوري للانتقال السياسي، وفرض العقوبات تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة.
2210	2015	أدان القرار الإجراءات التي يقوم بها الحوثيون لحلّ البرلمان والاستيلاء على المؤسسات الحكومية في اليمن، وأعربت عن قلقها إزاء اطلاعها على تقارير عن استخدام الأطفال كجنود في العمليات العسكرية.
2204	2015	صدر فيه تمديد ولاية فريق الخبراء حتى 2016
2216	2015	طلب هذا القرار من جميع الأطراف اليمنيين أن يتم تطبيق القرار (2201 في 2015) ويفرض حظرًا على السلاح على عدد من الأفراد، ويطلب من الأمين العام أن يكتف مساعيه من أجل استئناف العملية السياسية.
2266	2016	وجاء فيه تمديد تجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية، وحظر السفر الواردة في القرار (2140 في 2015م) لوضع حدّ للأزمة في اليمن التي تهدد العملية الانتقالية التي تشهدها البلاد.

2342	2017	بموجبه تم تجديده حتى 26 فبراير 2018 لحظر الأسلحة والسفر، وتم تجميد الأصول العائدة لعدد من الأفراد حددتهم اللجنة المنشأة عملاً بالقرار (2140) في (2014).
2451	2018	وهو قرار مجلس الأمن الذي أيد اتفاق ستوكهولم، وناشد الأطراف كافة باحترام وقف إطلاق النار في منطقة الحديدة بشكل كامل، كما فوض الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل ونشر فريق للمراقبة لمدة (30 يومًا) بشكل أولي.
2452	2018	قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة سياسية خاصة لدعم اتفاق الحديدة في اليمن.
2481	2019	تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة الى غاية 15 يناير 2020
2505	2020	تمديد الى غاية 15 تموز/يوليو 2020 ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
2511	2020	شأن تجديد العقوبات المفروضة على اليمن بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2140 (2014) حتى 26 شباط/فبراير 2021 ، وتمديد ولاية فريق الخبراء حتى 28 آذار/مارس 2021
2534	2020	تمديد الى غاية 15 تموز/يوليو 2021 ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
2564	2021	الذي يدين بشدة التصعيد المستمر في مأرب، ويجدد الحظر المفروض على الجهات المزعزة للاستقرار في اليمن، ويمدد ولاية فريق خبراء لجنة العقوبات حتى 28 آذار/مارس 2022.
2565	2021	يدعم جهود الأمين العام لمكافحة كوفيد، ودعوته لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي
2586	2021	تمديد الى غاية 15 تموز/يوليو 2022 ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة
2624	2022	جدد هذا القرار نظام العقوبات على اليمن لمدة عام، ووصف الحوثيين بأنهم جماعة إرهابية، وإدراج الحوثيين ككيان الى قائمة عقوبات اليمن، تحت حظر السلاح المستهدف في القرار 2216، لتورطهم في أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن.

المصدر: <https://osesgy.unmissions.org/ar>